

له تلمذ منه ابن فارس فاضعت منه ولدا قبل ولادتها فتصير امه واولاد  
 له وقد ثبتت الابنة دون الامومة كانا لرجل جنس مستولدات  
 او اربع نسوة وام ولد فوضع طفلين كل رضة صار اباه ولا ام  
 له واعترضه في المصان بانها مناقض لقولهم لو شرب من بريرة  
 صغيران لم يثبت بينهما اخوة لان الاخوة فرع الامومة فاذا لم يثبت  
 الاصل لم يثبت الفرع ورد بانها لاتناقض لان الابوة اصل الامومة  
 بخلاف الاخوة فانها فرع بجل حال وما نقله الشيخان عن ابن القاص  
 فيما لو كان تحتها صغيرة فرضعت رضعة من كل من موطنه الخ  
 وكان اللبن لغيره من انها تحرم عليه لكن هذا ريبية مبنية على قوله يثبت  
 الامومة حينئذ وهو خلاف ما عليه الجمهور **بحرم على الموضع بفتح**  
**الضاد اي الموضع التزويج اليها اي الموضع اليها من ناسبها**  
 من اصولها وفرعها وحواشيها بواسطة او بغيرها من النسب  
 لانها امه وامها واولادها وان علوا امهات واولادها  
 وان سفلوا اخوتها واخواتها واخواتها وان سفلوا بواسطة او  
 او بغيرها اخواله وخالاته ويكفي في تولد بخلاف اولاد الاخوة والافراد  
 نعم اولاد اخواله وخالاته ويمكن ان يراد من ناسبها من يثبتها  
 انتساب من اصول وفرع وحواشي من نسب او رضاع اذ لا فرق  
 بينهما في التحريم عليه **ويحرم عليها اي الموضع التزويج اليها**  
 بفتح الضاد وهذا معلوم مما تقدم **والى ولده** وان سفلوا من نسب  
 رضاع دون من كان في **درجته** كاخوة من النسب او رضاع او اعلى منه  
 كانا فلا يحرم عليها التزويج اليها كالموضوعة في ذلك صاحب

اللبن

اللبن يحرم عليه التزويج الى الموضوعة والى بناتها وان  
 سفلوا دون من في درجتها كاخواتها واعلى منها كما مضى  
 والماصل انه ينشر التحريم من كل من الموضوعة وصاحب  
 اللبن الى اصوله وفرعه وحواشيه وتعلق حرمه الرضاع بالرضا  
 هو ايضا يحرم تزويج موضوعة التزويج وان ابانها وكما ثبت  
 بالرضاع حرمه التزويج يثبت جواز النظر والحلوة وعدم نقض  
 القهارة بالمس دون الارث والمنفعة والعق بالمس والى  
 نقض القضاة في الشهادة **فصل في نفقة الاقارب**  
**والعالميك والمهائم ونفقة الوالد بن والمولودين** بكسر الدال  
 نهما ذكرا كانوا الواناثا واربعين او غير واربعين مسلمين او  
 كفارا معصومين وان بعدوا رخصا في الدين ان كانوا احرارا  
 او بعضين باعتبار ما فهم من الحرية **واجب على المولودين والاولاد**  
**والمولدين في الشايف** ذكورا كانوا الواناثا احرارا او بعضين  
 بشرط فرقتهم عليها ولو بكسب فيلزم الكسب كسبها لا  
 بسؤال ولا قبل هدية او وصية فلا يلزم ان يفضلها عن خلقهم  
 وحاخوخة منهم كزوج وخادمها من مخ نفقة وكسوة ومسكن  
 ويلبس بومده ولبلته التي تلبسه وان كان عليه دين ونباع  
 قبيها وان لم يمدده دينها ما يباع فيه من عقار وغيره لانها مقدمة  
 على الدين الذي يباع فيه مما ملكه فيبعه فيها اولى والاصل في  
 رخصها في الاول قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المقتضى  
 بالمعروف المتعام بكنائنها عند حاجتها وحز الترمذي رحمه